

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

الجمهورية اللبنانية

وزير الدولة لشؤون مجلس النواب

البرنامج الوطني للتأهيل الإداري

وزارة الشؤون الاجتماعية

خطة برنامج ١٩٩٥ - ١٩٩٧

أيار ١٩٩٥

الجمهورية اللبنانية
وزير الدولة لشؤون مجلس النواب

البرنامج الوطني للتأهيل الإداري

وزارة الشؤون الاجتماعية

خطة برنامج ١٩٩٥ - ١٩٩٧

آذار ١٩٩٥

مشروع برنامج القانون للموازنة التخطيطية للبرنامج الوطني للتأهيل الاداري

بناء على تكليف مجلس الوزراء، قام وزير الدولة لشؤون مجلس النواب المكلف بالاصلاح الاداري باعداد مشروع برنامج القانون للموازنة التخطيطية للبرنامج الوطني للتأهيل الاداري. وقد تم الاستعانة بخبرات استشارية لبنانية وعالمية للقيام بالدراسات اللازمة بالتنسيق مع الوزارات والادارات العامة لاعداد الموازنة التخطيطية المطلوبة لافق ثلاث سنوات (١٩٩٥ - ١٩٩٧).

تشمل الاهداف التفصيلية للبرنامج الوطني للتأهيل الاداري: تحديد الاحتياجات الملحة لجميع الوزارات والادارات العامة والمصالح المستقلة، تحديد اولوياتها، تقدير التمويل اللازم، ادارة عملية التمويل من الموازنة العامة ومن التزامات الجهات المانحة، بالاضافة الى اطلاق آلية متابعة الانجازات وتحديث الاحتياجات سنويا".

وقد شمل نطاق العمل لكل وزارة او ادارة عامة: مراجعة الوضع الحالي التنظيمي والوظيفي، تحديد الاهداف واستراتيجية العمل، مراجعة الاولويات، تحديد الاحتياجات الفورية من الافراد والمكاتب والتجهيزات والحواسيب والتدريب والدعم الفني، تحديد المشاريع المطلوبة لنفي بهذه الاهداف مع الاخذ في الاعتبار المشاريع الناشطة حاليا، وتقدير التكاليف لهذه المشاريع لتكون اساسا لمشروع برنامج القانون للموازنة التخطيطية مع الاخذ في الحسبان ما تم الالتزام به في الموازنة العامة الحالية.

ومع ان المسؤولية العامة للبرنامج تعود الى وزير الدولة لشؤون مجلس النواب المكلف بالاصلاح الاداري، وتعود اليه مسؤولية التنسيق والمتابعة، فان مسؤولية تحديد الاحتياجات تعود الى الوزارات والمسؤولين عن الادارات العامة بالاشتراك مع الفريق الاستشاري، كذلك فان مسؤولية تنفيذ البرنامج تقع على عاتق كل وزارة او ادارة عامة، وعليه فقد تم العمل لتأتي هذه الدراسات مستجيبة لاولويات الوزارات والادارات العامة ولتعكس حاجاتها الحقيقية.

تتضمن خطة العمل التنفيذية لهذا البرنامج لسنة ١٩٩٥ تحديد اسلوب واجراءات تنفيذ البرنامج وتحديد الجهات المتعاونة للتنفيذ والتنسيق والمتابعة ومسؤولياتها. وتخصيص وصرف المبالغ الملحوظة في الموازنة بالتنسيق مع وزارة المالية والبدء بتنفيذ البرنامج حسب الاولويات. وسيقوم وزير الدولة لشؤون مجلس النواب بالتنسيق مع الجهات المانحة المهتمة بتمويل البرنامج وتحديد التزاماتها ومتابعة الاجراءات اللازمة لتحريك التمويل المطلوب من كل منها وصرف الاموال الملحوظة حسب برنامج عمل سيتم الاتفاق عليه. وسيقوم وزير الدولة لشؤون مجلس النواب ايضا بالمراجعة الدورية لتقديم العمل في البرنامج كما سيقوم بنهاية الشهر الاخير من السنة بتقييم شامل لما تم انجازه خلال العام وتحديث البرنامج على ضوء المشاريع التي تم تنفيذها والمشاريع المستمرة والمشاريع الجديدة.

الجمهورية اللبنانية

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

وزارة الشؤون الاجتماعية

ملخص

تأسست هذه الوزارة مؤخرا كوزارة مستقلة تعنى بشؤون الرعاية الاجتماعية كافة، ومهامها ضخمة بعد ١٨ عاما من الاحداث ومن العدوان الاسرائيلي المتكرر.

يوجد في لبنان عدد كبير من المؤسسات غير الحكومية الناشطة والتي حملت القسط الاكبر من اعباء العمل الاجتماعي قبل الاحداث وخلالها. غير أن هذا لا يعفي الحكومة من مسؤولياتها خاصة بعد تزايد اعباء الخدمة الاجتماعية وارتفاع تكاليفها.

وتقوم المهمة الرئيسية للوزارة على تنسيق العمل الاجتماعي بين جميع الاطراف التي تقدمه، وهذا يحتاج الى بلوغ أعلى مستوى من الفهم للمشاكل الاجتماعية كما، ونوعا إضافة الى سياسة واضحة لكيفية معالجتها. إن العمل الاجتماعي عمل متخصص جدا ويحتاج الى مهارات محددة ليتم القيام به بشكل فعال ويترك أثرا ايجابيا طويلا.

غير أن الوزارة تواجه تحديا بارزا في القدرة على تلبية حاجات الاغاثة التي تطرأ من وقت لآخر بصورة حالات طوارئ كبرى، دون إغفال الجهد المطلوب لمهمة البناء المؤسسي لمواجهة الاحتياجات طويلة الاجل. لذلك فإن العصب الاساسي للوزارة هو في توافر الموظفين من ذوي الكفاءات والملتزمين بعملهم. وهؤلاء بدورهم يحتاجون الى التدريب المتواصل والى معلومات دقيقة دائمة التحديث عن المشاكل التي يعالجونها. وهنا أيضا يمكن تطوير استراتيجية لتفعيل نشاط المؤسسات غير الحكومية لتستمر في لعب دور متنام في العمل الاجتماعي.

وهذه العملية التطويرية الطويلة، تستدعي تنفيذ عدد من المشاريع، يأتي في مقدمها ٣ مشاريع ذات الأولوية لتفعيل مهام وزارة الشؤون الاجتماعية، وهي كما يلي:

- إحتياجات حواسيب وتجهيزات المقر الرئيسي
- نظام معلومات متكامل والتدريب عليه
- الرعاية والاحصاء السكاني (تأمين الاموال من برنامج الامم المتحدة الانماني والدولة اللبنانية على السواء).

وزير الدولة لشؤون مجلس النواب
برنامج تأهيل الإدارة العامة

الاحتياجات المالية خلال الاعوام ١٩٩٥ - ١٩٩٧

وزارة الشؤون الاجتماعية

المبلغ المالي (من موازنة الدولة)	التمويل المؤمن	المجموع				التوزيع حسب الفئات	وزارة (شؤون) المجموع العام
		السنة ١ (١٩٩٥) دولار	السنة ٢ (١٩٩٦) دولار	السنة ٣ (١٩٩٧) دولار	المجموع دولار		
٢١٤,٥٠٠	*	١٢٨,٧٠٠	٤٢,٩٠٠	٤٢,٩٠٠	٢١٤,٥٠٠	تجهيزات الحواسيب تدريب دعم فني المجموع	
١٤٨,٠٠٠	*	٨٨,٨٠٠	٢٩,٦٠٠	٢٩,٦٠٠	١٤٨,٠٠٠		
١٠٤,٥٠٠	*	٦٠,١٠٠	٣٧,٢٠٠	٧,٢٠٠	١٠٤,٥٠٠		
٤٨٧,٢٠٠	١,٣٢٠,٠٠٠	١,٤٨٧,٢٠٠	٣٢٠,٠٠٠	*	١,٤٨٧,٢٠٠		
٩٥٤,٢٠٠	١,٢٣٢,٠٠٠	١,٧٦٤,٨٠٠	٤٢٩,٧٠٠	٧٩,٧٠٠	٢,٢٧٤,٢٠٠		

١,٣٢٠,٠٠٠	*	٩٦٠,٠٠٠	٣٦٠,٠٠٠	*	١,٣٢٠,٠٠٠	التمويل المؤمن
٩٥٤,٢٠٠	٧٩,٧٠٠	٨٠٤,٨٠٠	٦٩,٧٠٠	٧٩,٧٠٠	٩٥٤,٢٠٠	المبلغ المتبقى (الموازنة)
٩٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٩٠٠,٠٠٠	المباني

وزير الدولة لشؤون مجلس النواب
برنامج تأهيل الإدارة العامة

الاحتياجات المالية خلال الاعوام ١٩٩٥ - ١٩٩٧
التفصيل حسب المشاريع

وزارة الشؤون الاجتماعية

وزارة (شؤون)	التوزيع حسب الفئات	السنة				المجموع
		١ (١٩٩٥) دولار	٢ (١٩٩٦) دولار	٣ (١٩٩٧) دولار	المجموع دولار	
وزارة (شؤون) مشروع شؤون ١ - تجهيز الإدارة بالحواسيب والتجهيزات	تجهيزات	١٢٨٨,٧٠٠	٤٢٢,٩٠٠	٤٢٢,٩٠٠	٢١٤٥,٥٠٠	
	الحواسيب	٨٨٨,٨٠٠	٢٩٦,٦٠٠	٢٩٦,٦٠٠	١٤٨٨,٠٠٠	
	تدريب	١٤٧,٠٠٠	٤٩,٠٠٠	٤٩,٠٠٠	٢٤٥,٥٠٠	
	دعم فني	*	*	*	*	
	المجموع	٢٣٢٢,٢٠٠	٧٧٤,٤٠٠	٧٧٤,٤٠٠	٣٨٧٤,٠٠٠	
	المباني	٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٩٠٠,٠٠٠	
	تجهيزات	*	*	*	*	
	الحواسيب	*	*	*	*	
	تدريب	٥٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠	
	دعم فني	٤٨٧,٢٠٠	*	*	٤٨٧,٢٠٠	
المجموع	٥٣٧,٢٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٥٦٧,٢٠٠		
المباني	*	*	*	*		
مشروع شؤون ٢ - نظام متكامل للمعلومات	تجهيزات	*	*	*	*	
	الحواسيب	*	*	*	*	
	تدريب	*	*	*	*	
	دعم فني	*	*	*	*	
	المجموع	*	*	*	*	
	المباني	*	*	*	*	
	مشروع شؤون ٣ - مسح احصائي سكاني للعناية الاجتماعية	تجهيزات	*	*	*	*
		الحواسيب	*	*	*	*
		تدريب	*	*	*	*
		دعم فني	٣٢٠,٠٠٠	٣٢٠,٠٠٠	٣٢٠,٠٠٠	١,٢٣٢,٠٠٠
المجموع		٣٢٠,٠٠٠	٣٢٠,٠٠٠	٣٢٠,٠٠٠	١,٢٣٢,٠٠٠	
المباني		*	*	*	*	
المجموع		*	*	*	*	
المباني		*	*	*	*	
المجموع		*	*	*	*	
المباني		*	*	*	*	

المحتويات

صفحة

١	بيان الوضع الحالي	١-١
١	مهام الوزارة وأولوياتها	١-١
٢	التنظيم الإداري	٢-١
٢	الموظفون	٣-١
٣	المشاريع القائمة	٤-١
٤	المشكلات الأساسية	٥-١
٥	أهداف نشاطات التأهيل وأولوياتها خلال السنوات الثلاث القادمة	٢-٢
٥	الدعم الفني المتوقع والمبرمج	١-٢
٥	عناصر الخطة المتوسطة والطويلة الاجل وأهدافها	٢-٢
٦	أولويات النشاطات والمشاريع القصيرة الاجل	٣-٢
٧	التحول من الأهداف القصيرة الاجل إلى أهداف طويلة الاجل	٤-٢
٨	ملخص احتياجات المشاريع	٣-٣
٨	أولوية المشروع (الإجتماعية - ١) حواسيب، وتجهيزات المقر الرئيسي للوزارة	١-٣
٩	أولوية المشروع (الإجتماعية - ٢) نظام معلومات متكامل	٢-٣
٩	أولوية المشروع (الإجتماعية - ٣) الرعاية والإحصاء السكاني	٣-٣

الهيكل التنظيمي والجدول

- الهيكل التنظيمي العام للوزارة

الجدول

الجدول رقم ١ - الاحتياجات الملحة للموظفين

الجدول رقم ٢ - إحتياجات التوظيف حسب الفئات والمهام

الجدول رقم ٣ - إحتياجات التدريب للموظفين

الجدول رقم ٤ - إحتياجات التجهيزات الضرورية

البرنامج الوطني للتأهيل الإداري

١٩٩٥ - ١٩٩٧

وزارة الشؤون الاجتماعية

١ - بيان الوضع الحالي

١-١ مهام الوزارة وأولوياتها

تأسست وزارة الشؤون الاجتماعية بموجب القانون رقم ٢١٢ تاريخ ٢ نيسان ١٩٩٣ الذي صدر في الجريدة الرسمية تاريخ ٨ نيسان ١٩٩٣.

ينص هذا القانون على ما يلي:

- ١- وضع خطة انماء اجتماعي للبلاد ومراقبة تطبيقها.
- ٢- تنفيذ المشاريع الاجتماعية التي تتولاها الدولة بمفردها.
- ٣- تقديم المساعدات للمشاريع الاجتماعية القائمة والمساهمة في تحقيق مشاريع اجتماعية جديدة، وذلك وفقا للمبادئ والانظمة التي تضعها الوزارة.
- ٤- رعاية شؤون المعوقين والاهتمام بشؤون المؤهّنسات المعنية بالمعوقين.
- ٥- معالجة النتائج الاجتماعية للحرب بما فيها الرعاية الاجتماعية لذوي الضحايا والجرحى والمعوقين.
- ٦- رعاية شؤون الايتام والاهتمام بشؤون دور الايتام.
- ٧- الاهتمام بشؤون الأسرة.
- ٨- الاهتمام بشؤون الاحداث المنحرفين والمساجين.
- ٩- الاهتمام بالنشاطات الحرفية، خاصة الريفية منها، والعمل على تميمتها.
- ١٠- رصد التحركات السكانية وأسبابها وتنظيم جهود الدولة والتنسيق مع القطاع الاهلي في هذا المضمار.
- ١١- الاهتمام بالحالات الطارئة التي تستوجب الاسعاف الاجتماعي والاعاثة.
- ١٢- وضع برامج التأهيل والتدريب الاجتماعي والاشراف على تنفيذها.
- ١٣- اقتراح منح المؤسسات الاجتماعية والجمعيات الخيرية صفة المنفعة العامة والسهل على الالتزام بها.
- ١٤- المشاركة في تنظيم حملات مكافحة الإدمان على جميع المستويات.
- ١٥- تقديم الرعاية الاجتماعية لأسر شهداء الاعتداءات الاسرائيلية والمعتقلين في سجون العدو.

تراقب الوزارة المؤسسات الاجتماعية التي تقوم بخدمات اجتماعية ولا تتوخى الربح، ومنها دور العجزة وذوي العاهات ودور الأيتام والفئات المحتاجة والمراكز الصحية والاجتماعية وسائر المؤسسات المماثلة التي ترعاها الطوائف والجمعيات الخيرية والهيئات المعترف بها والافراد الذين يعملون في الحقل الاجتماعي.

٢-١ التنظيم الإداري

تتألف وزارة الشؤون الاجتماعية من:

- المديرية العامة للشؤون الاجتماعية وهي تضم:
 - مصلحة الديوان
 - مصلحة التخطيط والبحوث
 - مصلحة المحاسبة
- مديرية الخدمات الاجتماعية وتضم:
 - مصلحة شؤون المعوقين
 - مصلحة الرعاية الاجتماعية
 - مصلحة الجمعيات والهيئات الأهلية
 - مصلحة الشؤون الأسرية
- مديرية التنمية الاجتماعية وتضم:
 - مصلحة التنمية الاجتماعية
 - مصلحة الحرف والصناعات اليدوية
 - مصلحة الخدمات الانمائية.

لذلك، فإن الوزارة في وضعها الراهن تضم فقط المديرية العامة للشؤون الاجتماعية التي فصلت عن وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية وألحقت بالوزارة المستحدثة بأجهزتها وملاكاتها كافة، ونقل الموظفين والمتعاقدين والاجراء وسائر العاملين فيها الى ملك الوزارة (إن الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للشؤون الاجتماعية مرفق مع التقرير).

غير أن الوزارة في إطار التحضير لإصدار المراسيم التنظيمية لقانون انشائها أعدت تصورا لهيكليتها الادارية الجديدة الذي يلحظ مضمون ما نصت عليه المادة الثالثة من هذا القانون من استحداث ٣ مديريات يتبع لها ١٠ مصالح و٣٢ دائرة (إن الهيكل التنظيمي المقترح للوزارة مرفق مع هذا التقرير).

٣-١ الموظفين

إن ملك المديرية العامة للشؤون الاجتماعية يشكل حاليا الملاك الوحيد في الوزارة. ويظهر الجدول أدناه أن هذا الملاك يلحظ وجود ٤٧٠ موظفا فقط، في حين أن التنظيم المرتقب للوزارة سوف يتطلب إضافة ٣٥٥ وظيفة جديدة. كما يظهر الجدول عينه الوضع الوظيفي الحالي والاحتياجات الوظيفية في وزارة الشؤون الاجتماعية كالاتي:

الفئة	العدد المقرر بالملاك	المراكز المشغولة	المراكز الشاغرة
الأولى	١	١	-
الثانية	١٦	١٢	٤
الثالثة	٢٠٨	٢٢	١٨٦
الرابعة	٢٢٢	٧٤	١٤٨
الخامسة	٢٣	٦	١٧
المجموع	٤٧٠	١١٥	٣٥٥
متعاقدون	-	-	-
مياومون	-	-	-

وتشمل هذه البيانات الموظفين الدائمين. مع ذلك فإن الوزارة سوف تواجه عند تطبيق التنظيم الجديد المرتقب صدوره شغورا في المراكز الوظيفية بحيث يبلغ ٣٥٥ مركزا، ويمثل هذا الرقم عدد الموظفين المطلوب توظيفهم بحيث يمكن الوزارة من اداء مهامها بشكل فعال.

يقتضي وعلى وجه السرعة توظيف ٢٣٩ موظفا بحيث يمكنهم من تأدية المهام شديدة الالحاح، ولا سيما المهام العائدة لرعاية شؤون المعوقين ومعالجة النتائج الاجتماعية المباشرة للحرب (أنظر الجدول ٢).

٤-١ المشاريع القائمة

إن استحداث وزارة الشؤون الاجتماعية كان قرارا سياسيا لتلبية إحتياجات إجتماعية وإنمائية ملحة ولدتها الحرب منذ عام ١٩٧٥. فقد نتج عن الاحداث اللبنانية أن هنالك ألوف من الشباب الذين لم يتسن لهم الانخراط في مجتمع السلم، كما أن هنالك ألوف المعوقين الذين يحتاجون الى التأهيل إعادة تدريب وتأمين ظروف الحياة المنتجة. وقد أدت هذه الاحداث الى مضاعفة مسؤولية الدولة في الحقل الاجتماعي، ولا سيما بالنسبة للمعوقين والأيتام والمسنين والى ضرورة الاهتمام بالمدمنين والمنحرفين ورعاية شؤونهم.

من أجل ذلك، فقد وضعت الوزارة خطة عمل تحدد فيها مجالات عملها كالاتي:

- التنمية بوجهيها الريفي والمدني
- الشؤون السكانية
- الشؤون الأسرية: المرأة، الطفولة، المسنين، أسر من دون معيل، والأيتام
- المعوقون
- الحالات الاجتماعية الصعبة: مدمنون، منحرفون، الخ.

تشدد الوزارة لتحقيق هذه الخطة وبرامجها على مبدأ المشاركة في صنع القرار وتنفيذه والاشراف عليه بين القطاعات المختلفة، كما تقدر الوزارة ميزانيتها على نحو ٤٥ مليار ليرة لبنانية ما يعادل ٢٧ مليون دولار تقريبا لتنفيذ خطة عملها. والجدير بالذكر أن هذه القيمة المقدرة من الوزارة لم تقر بعد.

وتولي هذه الوزارة في الوقت الحاضر اهتماما خاصا بالنشاطات التالية:

- تقديم المساعدات العينية لأسر المهجرين وضحايا الأحداث الأمنية في الجنوب اللبناني خاصة، وذلك من خلال الهيئة العليا للإغاثة التي وضعت بتصرف الوزارة وباتت تحت إشرافها.
- الرعاية الاجتماعية للمعوقين خاصة لجهة المساعدة على تأهيلهم مهنيا وإيجاد فرص العمل لهم، وذلك من خلال التنسيق مع المؤسسات في القطاع الخاص المعنية بشؤون المعوقين ومع الوزارات الأخرى لا سيما وزارة الصحة العامة (الشؤون الصحية)، وزارة العمل (استصدار تشريعات العمل الخاص بالمعوقين)، وزارة الداخلية (أنظمة السير). وفي هذا المجال، صدر قانون لإنشاء الهيئة الوطنية العليا للمعوقين ويفترض أن تضم هذه الهيئة ممثلين عن وزارة الشؤون الاجتماعية والوزارات المعنية والقطاع الخاص. تكمن أهداف هذه الهيئة في تنسيق التخطيط المشترك بين الوزارات والمؤسسات المعنية.
- تقديم الخدمات الاجتماعية للحالات الاجتماعية الصعبة من خلال مراكز الرعاية الاجتماعية.
- تشجيع الأعمال الحرفية والخزفية في القطاعات الريفية في لبنان من خلال مراكز الانعاش الاجتماعي.

٥-١ المشكلات الرئيسية

- من أبرز المشاكل التي تعترض وزارة الشؤون الاجتماعية في تنفيذ المهام المناطة بها هي في الآتي:
- عدم كفاية الكادر الوظيفي كما ونوعا لتولي تنفيذ المهام والنشاط المناطة بالوزارة بشكل فعال.
 - ضعف التجهيزات الفنية والمكتبية والمساحات والتسهيلات الضرورية لاداء الاعمال بصورة فعالة.
 - التشابك المتعدد الأوجه بين عمل الوزارة وعمل عدد من الوزارات الأخرى، الأمر الذي يحتاج الى بذل جهود كبيرة للتنسيق الدائم مع هذه الوزارات.
 - ضعف الإمكانيات المالية المقررة للوزارة مقارنة بحجم المهام المناطة بها.
 - الافتقار الى الدراسات والاحصاءات الدقيقة حول الواقع الاجتماعي واحتياجاته، بما في ذلك الاحصاءات حول عدد المعوقين والمقعدين في لبنان.

٢ - أهداف نشاطات التأهيل وأولوياتها خلال السنوات الثلاث القادمة

١-٢ الدعم الفني المتوقع والمبرمج

يتطلب ذلك دعماً فنياً إحصائياً بالإضافة إلى مساحين إقتصاديين وديموغرافيين يهتمون بشؤون رعاية الأسر، ويتطلب أيضاً دعماً فنياً في حقل إدارة الأنظمة المعلوماتية.

٢-٢ عناصر الخطة المتوسطة والطويلة الأجل وأهدافها

إن تفاقم المشكلات الاجتماعية في لبنان نتيجة الأحداث التي ألمت به منذ عام ١٩٧٥ (تهجير، إعاقة، إدمان، تشرد، الخ.) يستدعي معالجة هذه المشكلات على المدى المتوسط والبعيد. وقد تولت المؤسسات غير الحكومية قبل الأحداث اللبنانية واثانها الجانب الأهم من معالجة هذه المشكلات. لذلك فإن استراتيجية الوزارة تقوم على التنسيق الواسع مع هذه المؤسسات بالإضافة إلى التنسيق مع الوزارات الأخرى ذات العلاقة بالشؤون الاجتماعية ولا سيما وزارات العمل والصحة والداخلية. ويمكن من خلال هذا التنسيق رسم سياسة اجتماعية واضحة ومتخصصة تكون إطاراً صالحاً لخطة عمل رسمية في الحقل الاجتماعي تستهدف على المدى المتوسط والبعيد ما يلي:

- تصميم مراكز الرعاية الاجتماعية الشاملة، وخاصة للحالات الاجتماعية الصعبة (الإدمان، والانحراف، الخ.) على الأحياء الفقيرة والمكتظة في المدن بوجه خاص.

- إعداد برامج تعليمية وتدريبية متخصصة وتنفيذها تقوم بها مؤسسات غير حكومية و/أو رسمية تستهدف تأهيل المعوقين علمياً ومهنياً بغية إعادة دمجهم في الحياة المهنية والاجتماعية.

- إعادة إحياء مراكز الانعاش الاجتماعي والتوسع بإنشائها، وخاصة في المناطق الريفية التي تعرف نسبة هجرة عالية إلى المدن، وذلك للإسهام في تشجيع النشاطات المهنية والحرفية على أنواعها، وبالتالي الحد من الهجرة إلى المدن لأسباب إقتصادية.

- وضع تشريعات جديدة وسن قوانين تعزز المفاهيم الاجتماعية العصرية وتخدم عملية التنمية الشاملة وتحمي المجموعات الضعيفة، ومن بينها المعوقين وتحفظ بالتالي حقوقهم وتصل بهم إلى الدمج الكامل في المجتمع.

لكن أولوية أهداف الوزارة تكمن في أن تؤهل الوزارة نفسها لتلعب دور المنسق العام في الشؤون الاجتماعية بين المؤسسات الاجتماعية غير الحكومية والإدارات العامة والمؤسسات الاقتصادية والجهات المانحة للمساعدات.

وعلى هذا الصعيد، ضروري ذكر القانون ٢١٢ الذي يلحظ في مادته الرابعة إنشاء "صندوق مركزي للشؤون الاجتماعية" لتلقي الهبات والمساعدات، وهو تحت وصاية الوزير. ويمكن لهذا الصندوق في حال إنطلاقه وتفعيله أن يلعب دوراً هاماً في تمويل كلفة الرعاية الاجتماعية وهي كما هو معلوم كلفة مرتفعة للغاية.

٣-٢ أولويات النشاطات والمشاريع القصيرة الاجل

١- التوظيف وتدريب الموظفين

يقنصر التنظيم الإداري الحالي على المديرية العامة للشؤون الاجتماعية. يشكو الملاك الوظيفي لهذه المديرية من ضعف شديد في تأهيله الإداري والنقص في الاختصاصات الفنية في الحقل الاجتماعي (خبراء في تخطيط التنمية الاجتماعية، باحثين كفولين، اختصاصيين في رعاية المعوقين وتأهيلهم، خبراء في إدارة التنمية الاجتماعية).

يستوجب تدريب الفئات العليا في القدرات الإدارية والمشاركة في مؤتمرات عالمية لبرامج التنمية الاجتماعية.

٢- تأهيل المقر الرئيسي للوزارة وتجهيزه

بما أن المقر الرئيسي للوزارة الذي تبلغ مساحته ٢١٠٠ م^٢ متضرر ويحتاج الى ترميم وإعادة تأهيل، فإن الوزارة تشغل في الوقت الحاضر مبنى سكنيا غير ملائم من حيث مساحته وتنظيمه الداخلي وهو مبنى لا تزيد مساحته على ١٢٠٠ م^٢. والجدير بالذكر أن مساحة إضافية تبلغ ١٥٠٠ متر تبدو ضرورية لايواء الموظفين الجدد الذين يتبعون الملاك المقرر.

تحتاج الوزارة أيضا لاعادة تأهيل شامل وإعادة تأييث وتجهيزها بالتجهيزات المكتبية الحديثة. وهذا شرط أساسي ملح لاعادة تفعيل الوزارة في شكلها الجديد.

٣- رعاية ومسح سكاني

تفتقر الوزارة في الوقت الراهن الى الدراسات والبحوث والاحصاءات الموثوقة في الحالات الاجتماعية حيث يصعب عليها أن تؤدي بفعالية مهامها، إذ أنها تفتقر أيضا الى المعرفة الدقيقة للأوضاع الاجتماعية السائدة والمؤسسات العاملة في هذا المجال.

إن هذه الدراسات والبحوث ضرورية لرسم خطة رسمية في الرعاية الاجتماعية التي يمكن ترجمتها الى خطط وبرامج.

لذلك، أصبح من الأولويات تنفيذ الهيكلية الإدارية الجديدة لمصلحة التخطيط والبحوث ومدتها بالجهاز الفني المؤهل والوسائل اللازمة.

٤- نظام معلوماتية متكامل وتدريب

تحتاج الوزارة دراسة علمية عن إدارة نظم معلوماتية MIS. يتطلب هذا النظام الجديد تدريب موظفين الى جانب دعم فني.

٤-٢ التحول من الاهداف القصيرة الاجل الى أهداف طويلة الاجل

من المتوقع أن تسهم النشاطات القصيرة الاجل بتحقيق الاهداف البعيدة الاجل كالاتي:

- إن استكمال الهيكلية الادارية الجديدة للادارة وتأهيل الموظفين القدامى والجدد وتدريبهم وتوفير المستلزمات الضرورية للعمل، سوف يسهم في رفع انتاجية العاملين ويوفر بالتالي القدرة على تحقيق الاهداف الطويلة الاجل.
- إن تعزيز مهام التخطيط والبحوث سيزود الوزارة بالقدرة على رسم سياسة إجتماعية عامة وخطة عمل في المجال الاجتماعي تسمح لها بتأدية دورها كمنسق عام بين الجهات المعنية بالشؤون الاجتماعية (الإدارات العامة، المؤسسات الاجتماعية غير الحكومية، الجهات المانحة للمساعدات). ومن المتوقع أيضا أن يؤدي امتلاك الوزارة لمثل هذه السياسة وهذه الخطة الى رفع مستوى صدقيتها لدى الجهات المحلية والاجنبية المستعدة لتقديم المساعدات، وبالتالي الى تسهيل إطلاق "الصندوق المركزي للشؤون الاجتماعية" وتفعيله.

٣ - ملخص احتياجات المشاريع

١-٣ أولوية المشروع (الاجتماعية - ١)
حواسيب وتجهيزات المقر الرئيسي للوزارة

هنالك حاجة ملحة لتأهيل الوزارة الذي يستوجب تأثيثها وتجهيزها إذ إنها تحتاج الى:

شبكة حواسيب مصغرة مرتبطة بقرص سعة 10MB وذاكرة	
64MB، ٢٠ حاسوباً إضافة الى ٥ حواسيب شخصية وطابعة بقدره	
١٢٠٠ سطر بالدقيقة تعمل ضمن شبكة طرفيات محلية	١٤٨,٠٠٠
تدريب لعشرين موظفاً	٢٤,٥٠٠
تجهيزات مكتبية ومفروشات (آلات تصوير، فاكس، آلات كتابة، الخ.)	٢١٤,٥٠٠
الكلفة الاجمالية بالدولار	٣٨٧,٠٠٠

وهي موزعة خلال ثلاث سنوات على النحو التالي:

سنة الأولى	سنة الثانية	سنة الثالثة
٢٣٢,٢٠٠	٧٧,٤٠٠	٧٧,٤٠٠

تبلغ القيمة الاجمالية لتأهيل المباني ٩٠٠,٠٠٠ دولار ولم ترد ضمن موازنة البرنامج الوطني للتأهيل الإداري.

الجمهورية اللبنانية

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

٢-٣ أولوية المشروع (الاجتماعية - ٢)
نظام معلومات متكامل

إن المديرية المعنية بهذا المشروع هي:

مديرية الخدمات الاجتماعية، مديرية التنمية الاجتماعية، مصلحة الديوان، مصلحة التخطيط والبحوث ومصلحة المحاسبة.

أما إحتياجات المشروع فهي:

١٠٠,٠٠٠	مسح في إدارة نظام المعلومات
٨٠,٠٠٠	تدريب عشرة موظفين محليين
٣٨٧,٢٠٠	دعم فني لثمانية رجل/شهر عمل
<u>٥٦٧,٢٠٠</u>	الكلفة الاجمالية بالدولار

وهي موزعة على سنتين على النحو التالي:

سنة ١٩٩٥	سنة ١٩٩٦	مجموع ال١٩٩٥
-	٣٠٠,٠٠٠	٥٣٧,٢٠٠

٣-٣ أولوية المشروع (الاجتماعية - ٣)
الدعاية والاحصاء السكاني
(التمويل مؤمن من قبل برنامج الامم المتحدة الانماني والحكومة اللبنانية)

يتألف هذا المشروع من مسح للأسر واخوانهم في لبنان لقطاع يتكون من ٧٠,٠٠٠ أسرة. يجب الاخذ بعين الاعتبار الرعاية بالاضافة الى الوضع الصحي والديموغرافي والاقتصادي للأسرة في كل لبنان.

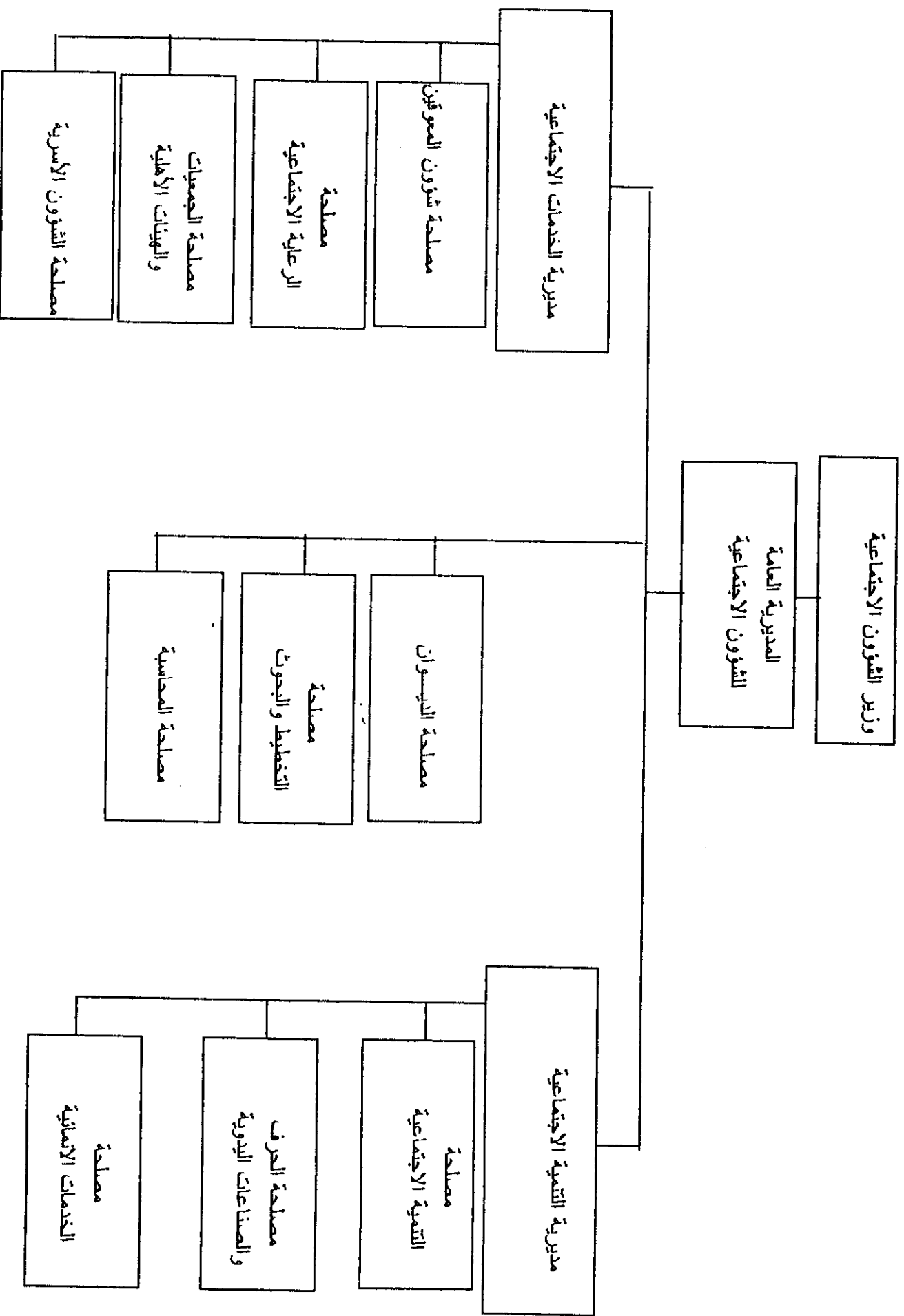
يكن قياس هذه الإحتياجات كمستلزم في وضع الأولويات ومصادر الموازنة. ويمكن أن تقسم الدراسة الشاملة الى مناطق عدة. ويقتضي هذا الأمر وضع دراسة شاملة يقوم بها إستشاريون محليون تقسم على أساس المناطق وعلى ضوء نوع المشاكل الاجتماعية المختلفة (الإدمان، الأحداث المنحرفين والأيتام القاصرين، الخ).

١,٣٢٠,٠٠٠	دراسة الرعاية واحصاء سكاني
<u>١,٣٢٠,٠٠٠</u>	الكلفة الاجمالية بالدولار

تبلغ مساهمة برنامج الامم المتحدة الانماني ٩٦٠,٠٠٠ دولار، أما مساهمة الحكومة اللبنانية فتبلغ ٣٦٠,٠٠٠ دولار. وهي موزعة على سنتين على النحو التالي:

سنة ١٩٩٥	سنة ١٩٩٦	مجموع ال١٩٩٥
-	٣٢٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠

وزارة الشؤون الاجتماعية



جدول رقم ١
الاحتياجات الملحة للموظفين

وزارة: الشؤون الاجتماعية
المديرية: العامة

التوزيع على ثلاث سنوات			وظائف شاغرة نهاية عام ١٩٩٤	مجموع العدد المشغول	العدد المقرر للوظائف	الفئة
السنة الثالثة ١٩٩٧	السنة الثانية ١٩٩٦	السنة الاولى ١٩٩٥				
٠	٠	٠	٠	١	١	فئة أولى
٠	٠	٤	٤	١٢	١٦	فئة ثانية
٢١	٤٥	١٢٠	١٨٦	٢٢	٢٠٨	فئة ثالثة
١٠	٣٣	١٠٥	١٤٨	٧٤	٢٢٢	فئة رابعة
٠	٧	١٠	١٧	٦	٢٣	فئة خامسة
٣١	٨٥	٢٣٩	٣٥٥	١١٥	٤٧٠	مجموع الملاك
						متعاقبون
						مياومون

جدول رقم ٢
احتياجات التوظيف حسب الفئات والمهام

الوزارة: الشؤون الاجتماعية
المديرية: العامة

المجموع لكل فئة	الكفاءات العلمية والخبرات المطلوبة	الوظيفة	العدد	فئة
		رئيس مصلحة	٢	ثانية
		استشاري	٢	ثالثة
٤				
		رئيس دائرة	٢٨	ثالثة
		رئيس قسم	٢٠	ثالثة
		باحث اجتماعي	٨	ثالثة
		باحث	٢	ثالثة
		معاون - باحث اجتماعي	١٠٥	ثالثة
		مهندس مدني	٤	ثالثة
		انصائي	٨	ثالثة
		انصائي	٨	ثالثة
		محلل انصائي	١	ثالثة
		مدير مع	١	ثالثة
١٨٦		محلل	١	ثالثة

جدول رقم ٢ (تابع)
احتياجات التوظيف حسب الفئات والمهام

الوزارة: الشؤون الاجتماعية
المديرية: العامة

المجموع لكل فئة	الكفاءات العلمية والخبرات المطلوبة	الوظيفة	العدد	فئة
		محاسب	٥	رابعة
		محرر	٣٦	رابعة
		باحث اجتماعي	٤٧	رابعة
		مستشار	٤١	رابعة
		معاون - محاسب	٥	رابعة
		أمين سر تنفيذي	٨	رابعة
		مساعد	١	رابعة
		مخطط	١	رابعة
		كاتب	٤	رابعة
١٤٨				
		حاجب	٦	خامسة
		عامل هاتف	١	خامسة
		سائق	٤	خامسة
		حارس	٦	خامسة
١٧				
٢٥٥			٢٥٥	المجموع

جدول رقم ٥
احتياجات التجهيزات الضرورية

وزارة: الشؤون الاجتماعية
المديرية: العامة

التوزيع على ثلاث سنوات			التكلفة الاجمالية	مجموع التكلفة بالدولار	السعر الافراضي بالدولار	العدد	انواعها	التجهيزات
السنة الثالثة ١٩٩٧	السنة الثانية ١٩٩٦	السنة اولى ١٩٩٥						
								تجهيزات الحواسيب
				٢٤٤٠٠٠	١٠٢٠٠	٢٠	Twin Axial / IBM	طرقيات
				٢٥١٠٠٠	٢٥١٠٠٠	١	Middle Range-400, 4 GIGA Bytes	حواسيب منفي
							MB-64 RAM	
				١٥١٠٠٠	٢٠٠٠	٥	DX2-486 66 MHZ 420 MB HD	حواسيب شخصية
				١٥١٠٠٠	١٥٠٠٠	١	Band Printer 1200 LP	طابعات
				٤٠٠٠٠	٤٠٠٠	١	Laser Jet IV 8 PP	طابعات
				٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٥	Dot Matrix 24 pin	طابعات
				٥٠٠٠٠٠			Statistics, SPSS, Data Base, Accounts	أنظمة
							Personel, Archives, including training	
٢٩٠,٦٠٠	٢٩٠,٦٠٠	٨٨,٨٠٠	١٤٨,٠٠٠					مجموع الحواسيب
								تجهيزات مكتبيه
				٦,٥٠٠	١,٢٠٠	٥	Elect. Bilingual 38cm 16cps	آلات طباعة
				٤٠,٦٠٠	٢,٢٠٠	٢	A3/15cpm/Normal	آلات تصوير
				٢٠,٠٠٠	١,٥٠٠	٢	SPP-16 16 Level Halfone	آلة فاكس
			١٤٤,١٠٠					

